المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
11 دى

14 فبراير 2017

إلى السادة
الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول قضايا الاستيلاء على عقارات الغير.
المرجع: الاجتماع المنعقد بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 2017/01/16.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

فقد لوحظ مؤخرا من خلال الاطلاع على الملفات المتعلقة بالاستيلاء على عقارات الغير أن هذا النوع من القضايا تتم معالجته بنوع من البطء، سواء تعلق الأمر بالشكايات المقدمة أمام النيابات العامة، أو الملفات المحالة على السادة قضاة التحقيق، أو تلك الرائجة بجلسات الأحكام.

ومن أجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذا النوع من القضايا، يشرفني أن أطلب منكم العمل مستقبلا على اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

- الاشراف الشخصي على تتبع الأبحاث المفتوحة لهذا النوع من القضايا وإعطائها الأولوية، مع اختيار وتكليف ضباط شرطة قضائية مؤهلين لإنجاز الأبحاث؛
- حث الشرطة القضائية على تسريع وتيرة الأبحاث المفتوحة في هذا النوع من القضايا و التنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال لإضفاء الجودة والفعالية على الأبحاث؛
- تفعيل الإنابات القضائية الدولية للتأكد من صحة العقود المبرمة بالخارج ، مع استعمال الوسائل السريعة في التواصل مع السلطات الاجنبية كلما كان القانون أو الاتفاقيات تبيحها؛
- السهر على تجهيز الملفات المفتوحة سواء أمام قضاة التحقيق أو هيئات الحكم مع تنفيذ المقررات القضائية الرامية إلى تجهيز الملفات الصادرة في هذا الشأن؛
- السهر على تقديم الملتمسات التي تقتضيها متطلبات تحقيق الأمن العقاري إلى هيئات الحكم والتحقيق؛
- سلوك طرق الطعن التي يخولها لكم القانون في شأن المقررات القضائية التي يبدو لكم أنها غير كفيلة بتحقيق الردع الكافي للحد من خطورة الأفعال المرتكبة؛
- السهر على تجهيز الملفات المطعون فيها وإحالتها بالسرعة المطلوبة على جهات الطعن.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية، فإني أهيب بكم الحرص على التقيد بها، مع موافاتي بكل صعوبة قد تعترضكم عند التطبيق. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد

نسخة قصد الاطلاع للسادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية.